المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي
ISSN : 2437 – 1181
EISSN : 2710 – 8139

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
المجلد : 12 / العدد : 3 (2025) ، ص 302 – ص 317

أليات و هياكل دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة(ANSEJ، ANGEM، CNAC، ANDI)

Mechanisms and structures to support and accompany start-ups ANSEJ ،ANGEM ،CNAC، ANDI

شريفي نورة*[1] ،

المركز الجامعي مغنية، مخبر LEPPESE ، norachrf3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/08 تاريخ القبول: 2025/06/17 تاريخ النشر: 2025/09/30

doi 10.53284/2120-012-003-018

ملخص:

تعتبر المؤسسات الناشئة بديل تنموي فعال إذا ما تم الاهتمام به نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق أليات و هياكل دعم ومرافقة لهذه المؤسسات لما لها من أهمية في زيادة مناصب الشغل و تكوين قيمة مضافة وتنمية الصادرات وسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على أبرز الهيئات الوطنية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر وكذا بعض التجارب الدولية الرائدة في تفعيل برامج التنمية الاقتصادية و ترقية هذه المؤسسات عن طريق خلق عدة هيئات وصناديق لتنميتها وتطويرها بدراسة أربع هيئات وطنية :وكالة ANSEJ، وكالة ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC وكالةANDI. وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي القائم على التحليل والاستنتاج كما تم استخدام برنامج ***SPSS*** من أجل تحليل البيانات وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من *ANSEJ* ، *ANGEM*، *CNAC*، *ANDI* استطاعت امتصاص جزء من البطالة في ولاية تلمسان و استقطاب نسبة معتبرة من اجمالي فرص العمل لما لها من مزايا مما يجعل الاعتماد عليها الخيار الأفضل للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الناشئة، التجارب الدولية، أليات و هياكل الدعم، التنمية الاقتصادية

Abstract:

Start-ups are considered an effective development alternative if given attention, given the role they play in economic development by creating mechanisms and structures to support and accompany these institutions, given their importance in increasing job opportunities, creating added value, and developing exports. We will try in This study highlights the most prominent national bodies supporting start-ups in Algeria, as well as some pioneering international experiences in activating economic development programs and upgrading these institutions by creating several bodies and funds to develop and advance them by studying four national bodies: the Agency ANGEM, CNAC Agency.ANDI We relied in our study on the descriptive analytical approach based on analysis and inference. The SPSS program was used to analyze the data. The study concluded that have been able to absorb part of the unemployment rate in Tlemcen and attract a significant proportion of the total job opportunities due to their advantages, which makes relying on them the best option to drive the wheel of economic development.

Keywords: Start-ups, international experiences، support mechanisms and structures، economic development

المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية المحلية لذا أولتها الجزائر أهمية خاصة وذلك من خلال دعمها وتشجيعها عن طريق توفير المناخ المناسب، حيث سارعت دولة الجزائر كغيرها من الدول إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإقامة أجهزة حكومية وهيئات متخصصة في منح الدعم المالي للمؤسسات ومرافقتها في جميع مراحل نشاطها ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI كونها تمثل أهم محركات التنمية الاقتصادية و أحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة و القدرة على التغيير السريع **فما مدى مساهمة هيئات المرافقةANSEJ، ANGEM، CNAC، ANDIفي دعم وتمويل المؤسسات الناشئة؟**وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم المؤسسات الناشئة؟
- ما هو الدور الذي تلعبه هيئات الدعمANSEJ (ANGEM، CNAC، ANDI والتمويل في ترقية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- هل خلفت هيئات الدعم والتمويلANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDI نتائج إيجابية في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة؟
- هل النشاط الذي تقوم به هيئات الدعم والتمويلANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDIكافي للاستجابة لمتطلبات المحيط الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ لهيئات الدعم والتمويلANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDIدور مهم في تنمية وتفعيل المؤسسات الناشئة في الجزائر
- ✓ لا تحقق الوكالات الأربعةANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDI نتائج إيجابية فيما يخص نشاطها في الجزائر.
- ✓ النشاط الذي تقوم به هيئات الدعم والتمويلANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDIغير كافي للنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على الإطار العام للمؤسسات الناشئة

-التعرف على أبرز آليات الدعم و المرافقة المساهمة في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الناشئة

-التعرف على مصادر تمويل هذه المؤسسات واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها.

-محاولة إبراز الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل في ترقية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر

منهج الدراسة:

لإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وأبرز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، من خلال الاستخلاص من الدراسات والكتب والمقالات العلمية والمداخلات و الملتقيات وكذا الاعتماد على الدراسة الميدانية وذلك بربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال مجموعة من الأدوات الإحصائية حيث تمت المعالجة باستخدام المقابلة و الملاحظة المباشرة و تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة مع ممثل مصلحة الضرائب في الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار وأحد مرافقة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وذلك بالاعتماد على كل من برنامج *SPSS* من أجل تحليل البيانات.

2. ماهية المؤسسات الناشئة:

1.2 مفهوم المؤسسات الناشئة

إن إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الناشئة ليس سهل المنال نظرا لارتباط هذا المفهوم بجملة من العوامل والتوجهات والإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو في إعطاء مفهوم لهذه المؤسسات وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتنوع فروعها.

* يمكن تعريف المؤسسات الناشئة بأنها (مصطفى، 2013، صفحة 16) :" مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الايدي العاملة وتتبع أسلوب إنتاج حديث وتطبق مبدأ تقسيم العمل

*كما عرفها (حسين، 2013، صفحة 02) على أنها:" المؤسسات التي تشغل من واحد إلى مئتين و خمسون عاملا(1-250 عاملا)و رقم أعمالها أقل من ملياري دينار جزائري(02 مليار جزائري)وحصيلة إيراداتها السنوية أقل من خمسمائة مليون دينار جزائري(500.000.000دج) وتتمتع بالاستقلالية المالية

*ومنه نستنتج أن المؤسسات الناشئة هي تلك المشروعات التي تحتاج للدعم و الرعاية لتوفير مناصب شغل (سعيد شوقي، 2012، الصفحات 23-24) لمساعدة الشباب من ظاهرة البطالة.

2.2 معايير تصنيف المؤسسات الناشئة: هناك معيارين أساسيين هما:

الجدول رقم(01):تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(دج)	الحصيلة السنوية(دج)
مصغرة	09-01	20 مليون	10 مليون
صغيرة	49-10	200 مليون	100 مليون
متوسطة	250-50	200مليون-2مليار	500-100 مليون

Source: MPME A، 2004، P 0

1. **معايير كمية**: تعتبر المعايير الكمية من أهم المعايير المستخدمة في إيجاد مفهوم المؤسسات الناشئة (عبيد ، 2013، صفحة 07)

وتتمثل هذه المعايير في جملة من المؤشرات الاقتصادية وهي:

معيار عدد العمال: يعد معيار العمالة أو عدد العمال من أهم المعايير في تحديد حجم المشروع، ومن ثم التمييز بين الناشئة والكبيرة وذلك لسهولة عملية قياس الحجم بواسطة عدد العمال وكذا توفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول.

أ. **معيار مالي**: يتفرع المعيار المالي إلى معيارين أساسيين هما:

***رأس المال**: إذا كان حجم رأس مال المستثمر كبيرا فتعتبر المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا فالمؤسسة تكون صغرى أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

***رقم الأعمال**: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير المهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم وقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ويرتبط أكثر بالمؤسسات الصناعية ويواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد أنّ هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.

ج. **معيار قيمة المبيعات**: يستخدم لدى العديد من الدول لان المبيعات هي أهم محرك لعمليات المؤسسات الناشئة وتتأثر بها الأصول والخصوم وحقوق الملكية والتكاليف بأنواعها الى أن هذا المعيار يعاني من بعض النقائص خاصة فيما يخص وفرة البيانات المالية الدقيقة، ومحاولة تقليل مبلغ المبيعات لتفادي الضرائب وتأثر مبلغ المبيعات بالضرائب.

د. **معيار القيمة المضافة**: يقصد بها صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسطية من الغير وهذا المعيار معتمد غالبا في جمال النشاط الصناعي أين يمكن حساب قيمة الإنتاج وقيمة الخدمات والمستلزمات الداخلية في الإنتاج

2. **المعايير النوعية**: ومن بين أهم هذه المعايير ما يلي:

معيار مستوى التكنولوجيا: تستخدم المؤسسات الناشئة تكنولوجيا ذات مستوى منخفض من التعقيد والتقدم (مرزوقي، 2010، صفحة 30) أو تكنولوجيا متقدمة من خلال استخدام آلات ومعدات قديمة بهدف تخفيض التكاليف،

أ. **معيار الملكية**: إن المؤسسات الناشئة تتميز في معظمها مملوكة من طرف أفراد وخواص وقد تكون مختلطة غير أن أغلبها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية يلعب فيها المالك دورا كبيرا على جميع المستويات.

ج. **معيار المسؤولية**: يتعلق الأمر بالمسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يكون في كل حالة هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله أثر على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة.. (سبع، 2013، صفحة 03) فإن الوظائف في نفس الوقت من إنتاج، إدارة، تمويل وتسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص.

د. **معيار الاستقلالية**: تتميز المؤسسات الناشئة بكون مالكها لديه الاستقلالية الكاملة في الإدارة والعمل، (الطيب و داودي، 2011) أي أن يكون المدير هو المالك دون تدخل أي هيئات خارجية في عمل المؤسسة، كما ينفرد بعملية اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة مع تحمله المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع

هـ. **معيار الحصة السوقية**: وهو ما يشير إلى ان حصة المؤسسات في السوق الذي تنشط فيه تباع فيه منتجاتها بنسب محدودة، وبعبارة أخرى فإن الحصة السوقية لهذه المؤسسات لا تصل إلى أن تكون حصة احتكارية، ولكن هي أقرب إلى حالة المنافسة مع غيرها من المؤسسات الناشئة.

و-**معيار طبيعة الصناعة**: **يتوقف** حجم المؤسسات على الطبيعة الفنية للصناعة أي حجم استخدام الآلات في الانتاج، فبعض الصناعات تستخدم وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة أين يكون الانتاج الصغير هو الانسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى.

3.2. **أساليب و طرق تدعيم المؤسسات الناشئة** (عماد، 2020، الصفحات 47-48)"تتمثل في:

1.-إنشاء و انماء المؤسسات الناشئة : : (عبد، 2013، صفحة 36) من خلال إنشاء هيئات متخصصة وضمان تنافسية للمؤسسات الناشئة من خلال إجراءات محددة ، فحسب أحكام القانون رقم 02-17 توجد هيئتين أوكل لهما مهمة تطوير المؤسسات الناشئة ومن بينها نذكر

أ- الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الناشئة :هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، (عبد و عبد المطلب، 2009) تكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة ، حيث تضمن تنفيذ سياسة تطوير هذه المؤسسات في مجال الانشاء والانماء و الديمومة بما في ذلك تحسين النوعية، الجودة، ترقية الابتكار، تدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الناشئة والهياكل المحلية التابعة لهذه المؤسسات تتكون من:

-مراكز دعم و استشارة المؤسسات مهمتها الاساسية دعم إنشاء المؤسسات الناشئة

-مشاتل المؤسسات مكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

ب- المجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير المؤسسات الناشئة: هي هيئة استشارية تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة ،ويشكل هذا المجلس فضاء للتشاور، يتكون من منظمات و جمعيات معنية متخصصة وممثلة للمؤسسات و ممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء و تطوير المؤسسات الناشئة ويتكون المجلس من ستة لجان دائمة.

2-إنشاء بنك معطيات خاصة بالمؤسسات الناشئة: وذلك بهدف مساعدتها على التطور وفق النظم التكنولوجية الحديثة، و كذا دعمها على تخطي مشاكل انعدام للمعلومات حيث يحتوي هذا البنك على نظام شامل لنشاطات المؤسسات الناشئة (الطيب و داودي، 2011)

3-**إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة:** يترأسه الوزير المكلف ب م.ص.م و يتشكل من ممثلي الادارات و المؤسسات والجمعيات بترقية المناولة و تتمثل المهام الاساسية للمجلس فيما يلي:

- اقتراح كل التدابير من شأنه تحقيق اندماج أحسن لاقتصاد الوطني
- تشجيع التحاق م.ص.م الوطنية بالتيار العالمي للمناولة
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها

4-إنشاء هياكل الدعم:

أ- مراكز التسهيل

ب- مشاتل

المؤسسات :لقد نصت المادة 12من القانون رقم 17-01الصادر في 12-12-2001 على إنشاء مشاتل من قبل الوزارة و هذا قصد ترقية المؤسسات الناشئة.

5-إنشاء صناديق دعم الاستثمار

لقد نصت المادة 27من الامر رقم 63-01امؤرخ في أوت 2000على تنمية الاستثمار و إنشاء رأس مال خاص لدعم الاستثمار ويتكفل التكاليف الممنوعة للاستثمار خصوصا ما يلي:

-التكفل بالهياكل القاعدية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- تكثيف القروض الموجهة للاستعمال في الانتاج.

- تحفيز و ترقية المؤسسات الناشئة

6-تطوير نظام المعلومات الاقتصادي و الاحصائي: (زبير، 2012، الصفحات 97-98) حيث عملت الوزارة الوصية على القطاع بمجهودات معتبرة لتفعيل نظام اقتصادي وإحصائي حيث وضعت تدابير تهدف الى:

-وضع هاتف أخضر على مستوى الوزارة لتسهيل الاتصال.

-إنشاء بنك معلومات و تزويده بكم هائل من المعطيات حول القطاع و ذلك عن طريقONS ، .CNAS

7-**تطوير و ترقية سياسة التكوين:** فمن العوائق المهمة لتطوير المؤسسات ص. و م ضعف الكفاءات على مستوى التسيير خاصة ،لذلك قامت الوزارة المعنية بما يلي: (سماح طلحي، 2014)

- إنشاء و تطوير القدرة على تقديم الاستشارة في قطاع م .ص.و م.

-تطوير و دعم العلاقات مع الجمعيات المهنية.

8-تحسين محيط المؤسسات الناشئة وتميز سياسات التنمية بالمرونة و الديناميكية

9- تشجيع تصدير منتجات المؤسسات الناشئة

10- تحسين النظام المصرفي و المالي

11- تسهيل إجراءات الحصول على العقار الصناعي

12-إنشاء صناديق ضمان القروض

13-توفير التدريب للقوة البشرية ليس فقط من الناحية الفنية و لكن أيضا من الناحية الإدارية.

14-التطور التكنولوجي يعتبر أحد العوامل الهامة و التي تسهل و تسرع من عملية الانتاج و البيع.

3.الدراسة الميدانية

سعت الجزائر على غرار باقي الدول إلى إيجاد فرص تشغيل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة أخرى صغيرة ومتوسطة لتوفير فرص عمل عن طريق تحسين أداء القائمة منها وتنميتها وتطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها، ولهذا تم خلق آليات هيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابENSEJ

- .الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.CNAC

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.ANDI

1.3.الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ

- تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتقوم بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات

وتسعى الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، تتصرف في هذا الاطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

*** الوظائف التي تم إنشاؤها كجزء من المشروع الصغير**

الجدول(01): مقارنة الوظائف التي تم إنشاؤها من المشروع الصغير في تلمسان ما بين الفترتين 2020/2019/2018)

	مراجعة سنة 2018	مراجعة سنة 2019	مراجعة سنة 2020
الملفات المقدمة	295	239	81
الملفات المقبولة	231	231	47
المشاريع الممولة	151	161	43
خلق الوظائف	342	331	93

المصدر: وثائق الوكالة

في سنة 2018 وفي سنة 2019 تم تمويل 161مشروع، أما في سنة 2020 كان انخفاض كبيرفي تطور جميع الوظائف. يوضح لنا الجدول مقارنة تطور الوظائف التي تم إنشاؤها كجزء من المشروع الصغير في تلمسان المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك خلال الفترتين2020/2019/2018حيث نلاحظ أن النتائج متقاربة فيما بينها مثال: تم تمويل 151 مشروع

***الملفات المالية حسب قطاع الاعمال**

الجدول رقم(02): مقارنة الملفات المالية حسب قطاع الاعمال في تلمسان ما بين الفترتين 2020/2019/2018)

مجال النشاط	مراجعة سنة 2018	مراجعة سنة 2019	مراجعة سنة 2020
	المشاريع الممولة لسنة 2018	**المشاريع الممولة لسنة 2019**	**المشاريع الممولة لسنة 2020**
الزراعة	79	61	19
الفنون والحرف اليدوية	5	16	01
الصناعة	14	40	07
المهن الحرة	18	01	02
الصيد	13	06	01
الخدمات	01	24	00
المجموع	151	161	30

المصدر: وثائق الوكالة

يوضح لنا الجدول أعلاه تفصيل الملفات المالية حسب قطاع الاعمال في تلمسان المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك خلال الفترتين2020/2019/2018 حيث نلاحظ انخفاض في تمويل المشاريع في القطاعات التالية: ا(لزراعة، الصناعة، المهن الحرة، والخدمات) في سنة 2019 بالنسبة لسنة ،2018 أما في القطاعات التالية :الفنون والحرف اليدوية والصيد كان تمويل المشاريع مرتفع في سنة 2019 بالنسبة لسنة 2018 أما بالنسبة لسنة 2020 فنلاحظ انخفاض كبيرفي تمويل المشاريع تقريبا في جميع القطاعات

الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة:

تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أصحاب المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة العديد من الامتيازات والتسهيلات، والمتمثلة

1- **الدعم المالي:** يتعلق الدعم المالي بمنح صيغتي تمويليتين والمتمثلتان في نمط التمويل الثنائي ونمط التمويل الثلاثي للشباب أصحاب المشاريع المستفيدين من الوكالة.

1*التمويل الثنائي:ويتمثل في:

أ-المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع التي تتباين حسب مستوى الاستثمار.

-قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتباين حسب مستوى الاستثمار

ب-الهيكل المالي للتمويل الثنائي: ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

الجدول رقم(01): التمويل الثنائي من المستوى ANSEJ 01

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة وكالة أونساج)	المساهمة الشخصية
لا تتجاوز 5000000دج	%29	71%

المصدر: من وثائق ANSEJ

الجدول رقم(02): التمويل الثنائي من المستوى ANSEJ 02

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة وكالة أونساج)	المساهمة الشخصية
من 5000001دج إلى 10000000دج	28%	71%

المصدر: من وثائق ANSEJ

. ج. الامتيازات الجبائية:

أولا: في مرحلة الانجاز تتمثل الامتيازات الجبائية في هذه المرحلة فيما يلي:

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .الاعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتتابات العقارية

-الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسة المصغرة.

ثانيا: مرحلة الاستغلال وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا أو 10 سنوات لمناطق الجنوب وتتمثل هذه الامتيازات في:.

- الاعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

-تمتد فترة الاعفاء لسنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الاقل لمدة غير محددة.

- .عند نهاية فترة الاعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب 70% خلال السنة الاولى من الاخضاع الضريبي، 50% خلال السنة الثانية من الاخضاع الضريبي 25% خلال السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي

- .الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الاضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

2* التمويل الثلاثي:

أ. **التركيبة المالية**: هذا النوع من التمويل يتشكل من خلال:

-المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.

- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

-قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع.

ب.الهيكل المالي للتمويل الثلاثي : ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

الجدول رقم(03) : التمويل الثلاثي من المستوى ANSEJ 01

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة)وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لا تتجاوز5000000دج	29%	1%	70%

المصدر: من وثائق **ANSEJ**

الجدول رقم(03):التمويل الثلاثي من المستوى ANSEJ 02

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة)وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000001دج إلى 10000000دج	28%	02%	70%

المصدر: من وثائق **ANSEJ**

الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية:

أولا: مرحلة الإنجاز: يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من إعانات مالية إضافية وكذلك امتيازات جبائية عديدة نوضحها كما يلي:

أ- **الإعانات المالية:** وتتمثل في:

-قرض بدون فائدة لاقتناء ورشات متنقلة = 500000دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

-قرض بدون فائدة للكراء = 500000دج.

– قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000000دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين ،أطباء، محامون...لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية: تتمثل الامتيازات الجبائية فيما يلي:

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية

2.3. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM

1-تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

طبقا للمرسوم الرئاسي عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني المتعلق بتطبيق الاجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن (المرسوم التنفيذي رقم 13-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ص03): " القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، ويكون مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق و احتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الانشطة من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الاولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي) وكذا النشاطات التجارية المنتج كما .يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الاصلاحات الاقتصادية وينحصر القرض المصغر بين الحد أدنى لكلفة المشروع يقدر ب 50000دج وحد أقصى يقدر ب 400000دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا، وتعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل و تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي:

* زيادة وترشيد المدخرات المحلية واستخدام الاسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول.
* استخدام التكنولوجيا المحلية و توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة
* توفير الخدمات وخدمات الإنتاج و استخدام العمالة الماهرة والغير الماهرة.
*العمل بمبدأ يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين.
* تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى.
* بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع

الجدول رقم(03): مقارنة مجموع المبلغ الاجمالي لكل من سلف بدون فائدة وشراء مواد أولية خلال سنتي 2020/2019

قطاع النشاط	عدد الأنشطة الممولة			المبلغ الاجمالي	
	نساء	رجال	مجموع	سنة 2019	سنة 2020
الزراعة	2	21	23	920000.00	40000.00
صناعة صغيرة جدا	301	12	321	12520000.00	1200000.00
خدمات	33	15	48	1920000.00	320000.00
الفنون والحرف اليدوية	267	4	271	108440000.00	1560000.00
الصيد	0	0	00	0.00	00.00
المجموع	603	55	658	26320000.00	3120000.00

المصدر: وثائق الوكالة

يوضح لنا الجدول مقارنة مجموع المبلغ الاجمالي لكل من شراء المواد الأولية وسلف بدون فائدة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك خلال الفترتين 2020/2019 حيث نلاحظ أن المبلغ الاجمالي لسنة 2019 يفوق المبلغ الاجمالي لسنة 2020 فمثلا: المبلغ الاجمالي الخاص بالصناعات الصغيرة سنة 2019 يقدر ب 1250000.00 دج وفي سنة 2020 قدر ب 1200000.00دج

3.3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

1- تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إدارية لأغراض اقتصادية، يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على ثلاثة مديريات جهوية وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية تم فتح الصندوق في 11 أفريل 2011 ويقع في وسط المدينة مغنية- تلمسان-.

2- خدمات وأهداف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

- مرافقة شخصية
- .قروض بدون فوائد
- تمويل بنكي بفوائد منخفضة بنسبة 100%
- امتيازات جبائية في مرحلتي انجاز واستغلال المشروع
- تكوين في مجال تسيير المؤسسات الناشئة ويهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:
-تقليص نسبة البطالة وآثرها الاجتماعية
- ترقية الشغل عن طريق إحداث وتوسيع نشاط الخدمات .
-تقويم ونشر ثقافة المقاولاتية.
-مساهمة فاعلة ومباشرة في التنمية الاقتصادية المحلية

3-أشكال القروض المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أ-قرض الكراء: هو قرض بدون فائدة خاص بالإجارة هو عبارة عن إعانة مالية إضافية، تمنح لذوي المشاريع بمبلغ يقدر ب 500000(دج قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محل للإيواء النشاط المراد القيام به.

ب- **قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية:** هو عبارة عن إعانة مالية إضافية تمنح لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى 10000000دج قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محلات مخصصة لإنشاء مكاتب جماعية بغرض نشاطات خاصة بمجالات: الطب، المساعدة القضائية، محاسبين معتمدين، مكاتب دراسات ومتابعة لقطاع البناء، الاشغال العمومية والري.

ج- **قرض بدون فائدة لاقتناء "ورشة متنقلة":** هو عبارة عن إعانة مالية إضافية تقدر ب500000دج قابلة للتسديد مخصصة لاقتناء ورشة متنقلة تمنح استثنائيا لذوي المشاريع و المتخرجين من منظومة التكوين المهني الملتمسين لصيغة التمويل الثلاثي في مرحلة احداث

النشاط بغرض ممارسة نشاطات غير مستقرة في مجالات: الترصيص .كهرباء العمارات، التدفئة .تركيب الزجاج، دهن العمارات وميكانيك السيارات.

4. * تطور المشاريع الممولة سنويا:

الجدول رقم(03) :مقارنة تطور المشاريع الممولة في تلمسان حسب مجال النشاط للسنوات التالية(2020/20219/2018)

مجال النشاط	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
الزراعة	1	6	4
الفنون والحرف اليدوية	1	6	1
الصناعة	2	0	4
الصيد	0	0	0
المهن الحرة	2	6	3
الخدمات	3	8	2
المجموع	9	26	14

المصدر: وثائق الوكالة

يوضح لنا الجدول أعلاه مقارنة تطور المشاريع الممولة في تلمسان المدعمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة وذلك خلال الفترات التالية(2020/2019/2018) حيث نلاحظ انخفاض كبيرفي تمويل المشاريع سنة 2018 في جميع مجالات النشاط بالنسبة للسنوات الاخرى، أما في سنة 2019 كان تمويل المشاريع مرتفع جدا مثلا: قطاع الخدمات تم تمويل 3 مشاريع، و في سنة 2019 تم تمويل 8 مشاريع أما في سنة 2020 تم تمويل مشروعين فقط.

5. الوظائف التي تم إنشاؤها كجزء من المشروع الصغير

الجدول رقم(04):مقارنة تطور الوظائف التي تم إنشاؤها كجزء من المشروع الصغير في تلمسان

	مراجعة سنة 2019	مراجعة سنة 2020
الملفات المقدمة	61	28
الملفات المقبولة	70	18
المشاريع الممولة	43	14
خلق الوظائف	82	34

المصدر: وثائق الوكالة

يوضح لنا الجدول أعلاه مقارنة تطور الوظائف التي تم إنشاؤها كجزء من المشروع الصغير في تلمسان، المدعمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة وذلك خلال الفترتين 2019 /2020 حيث نلاحظ انخفاض كبير في تطور الوظائف في سنة 2020 أما بالنسبة لسنة 2019 تم قبول 70 ملف وفي سنة 2020 تم قبول 18 ملف.

4.3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

1.تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تعمل على ترقية الاستثمارات، والتي من صلاحياتها استقبال المشاريع الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاع المناجم والمحروقات والذي تديره منظومة خاصة.تم افتتاح الوكالة في أفريل 2005 وتقع في شارع الصومام إمامة، ص.ب 428 تلمسان.

2. الاستثمارات المصرح بها من قبل الوكالة:

الجدول رقم(05): مقارنة تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI للفترة(2002-2017)

الفترة	المشاريع	عدد المشاريع	%	قيمة المشاريع	%	عدد المناصب	%
-2002	المحلية	52739	99.1	6050318	74.9	759366	89
2013	الاجنبية	468	0.9	2022164	25.1	94043	11
	المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100
-2013	المحلية	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	98.15
2017	الاجنبية	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
	المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يوضح الجدول تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية في الجزائر المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وذلك خلال الفترتين(2002-2013)و(2013-2017) حيث نلاحظ أن المشاريع الاجنبية زادت بشكل كبير حيث وصلت نسبة نموها إلى 82.38 %وذلك بقيمة تزيد عن 2 مليار دج موفرة بذلك 13358منصب عمل، أما المشاريع المحلية فقدرت ب 9595 مشروع بنسبة نمو 17.62% خلال الفترة 2013-2017بقيمة تفوق 11 مليار دج والتي شغلت ما يزيد عن 1 مليون منصب عمل.

الجدول رقم(06): مقارنة حصيلة توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب القطاعين العام والخاص

الفترة	القطاع	عدد المشاريع	%	قيمة المشاريع	%	عدد المناصب	%
2002	الخاص	52739	98.45	4663864	74.9	728035	89
-	العمومي	757	1.42	2465603	25.1	100085	11
2013	المختلط	69	0.13	943015	11.68	25289	2.96
	المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100
2013	الخاص	61926	98.58	8570379	82.38	1050246	94.15

- 2017	العمومي	1197	1.42	4518781	17.62	131914	10.85
	المختلط	112	0.1	1211505	1.0	49434	0.7
	المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يمثل الجدول حصيلة توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب القطاعين في الفترة مابين (2002-2013/2013-2017)حيث نلاحظ أن أغلبية المشاريع الاستثمارية هي ملك للخواص، ففي نهاية 2017بلغت 61926 مشروع حيث مثلت نسبة 98.8%من إجمالي المشاريع مما يؤكد لنا نمو القطاع الخاص، ثم يليه القطاع العمومي الذي بلغت مشاريعه في نهاية 2013 با 757 مشروع ثم ارتفع إلى 440 مشروع سنة 2017بتوفير أكثر من 131 ألف وظيفة، وأخيرا القطاع المختلط الذي بلغت حصيلة مشاريعه في نهاية 2017 (112)مشروع حيث وفر ما يقارب 500 ألف وظيفة.

نتائج الدراسة:

- تلعب هيئات الدعم والتمويلANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDIدورا مهما في سبيل ترقية المؤسسات الناشئة من خلال:
- منح إعانات وخدمات مالية جبائية، تقنية والتي تعد حافزا استثماريا للشباب.
- تحقق هيئات الدعم والتمويلANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDI الاهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة في إطار قيام هذه الوكالات بنشاطها
- خلفت هيئات المرافقةANSEJ ، ANGEM، CNAC، ANDIمن خلال نشاطها في الجزائر وخاصة ولاية تلمسان عدة نتائج إيجابية بخلقها مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية بالإضافة لدعم وتمويل قطاعات متعددة حسب رغبة أصحاب المشاريع. كما تساهم بشكل معتبر في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي.
- سعت الجزائر جاهدة للنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة، من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات واستحداث العديد من الاليات الداعمة، مما انعكس على تطورها من خلال زيادة عددها من سنة إلى أخرى

خاتمة:

من خلال دراستنا لسياسات وهياكل دعم المؤسسات الناشئة و أثارها على التشغيل في الجزائر تبين أن هذه السياسة تؤدي إلى استقطاب نسبة معتبرة من إجمالي فرص العمل المتاحة نتيجة استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة خاصة الجانب الاجتماعي منها بغض النظر عن مجموعة من المعوقات والعراقيل التي أدت إلى التقليل من الدور الذي أنيط بها في خلق مناصب عمل وتفعيل عملية التنمية باعتبارها تساهم في الناتج المحلي الوطني الخام بنسب معتبرة لذا تعمل الجزائر مثل باقي دول العالم جاهدة للنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات و استحداث العديد من الاليات الداعمة مما انعكس بالإيجاب على تطورها.

التوصيات:

بالنظر الى النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- محاولة تأهيل المؤسسات الناشئة و الارتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية و الخاصة لتطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى المؤسسات

- تطوير و تنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الناشئة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية.

-مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية و الفساد البنكي و فتح الباب أمام صغار المستثمرين.

- تسهيل حصول المؤسسات الناشئة على الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،

-ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الناشئة.

-الربط و التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة.

-تخفيف العبء الجمركي لحماية المؤسسات الناشئة و الرفع من قدرتها التنافسية و تشجيع الاستثمار .

-تقديم حلول للمشاكل التكنولوجية التي تواجهها المؤسسات الناشئة.

-إنشاء فروع أو فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الناشئة في البنوك الجزائرية العمومية.

-تحفيز البنوك الخاصة و مساعدتها لتمويل المؤسسات الناشئة.

- تكييف القوانين و الاليات الجمركية مع طبيعة المؤسسات الناشئة.

- .تشجيع التحاق هذه المؤسسات الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.

- تشجيع تنافسية المؤسسات الناشئة و تحسين أدائها

- تقوية و تحسين مستوى الموارد البشرية ،سواء من خلال التأطير الجيد أو من خلال تبني سياسة تكوين

- تطبيق استراتيجية للتطوير و التنمية و البحث المستمر لتحقيق الابداع و التجديد.

قائمة المراجع::

1- الطيب داودي(2011). دور امؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع وامعوقات دراسة حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، العدد ،11 2011.، 56.

2-عبد الله خبابة (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية امستدامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر. الدار الجامعية الجديدة للنشر ،2013.

3-المطلب عبد الحميد عبد، و غبد الحميد عبد المطلب. (2009). اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة،. الدار الجامعية.

4-داتو سعيد عماد. (2020). واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها من سنة 2009-2018. مجلة دفاتر بوادكس،، لمجلد 09، 47-48.

5-رديف مصطفى. (11 02, 2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر. مجلة دراسات العدد الاقتصادي 11.02.2013، صفحة ص06.

6-سماح طلحي. (2014). قرض الايجار وإشكالية تمويل امؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستيرفي علوم التسير، تخصص مناجمنت المركز الجامعي العربي بن مهيدي، . أم البواقي.

7-عبد الباسط عبيد . (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة. الجامعة الافريقية،العقيد أحمد درارية.

8-عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين. (2013). البطالة ودورها في إحداث الجريمة". جامعة الملك سعود : مجلة عرين الامن.

9-عبد الله غانم،حنان سبع. (يومي 05-06 ماي , 2013). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني. ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقى الوطني حول واقع وأ فاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، صفحة 03.

10-عياش زبير. (2012). أثر تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية،. جامعة العربي بن مهيدي: جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

11-فوزي سعيد شوقي. (2012). دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى حول المؤسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، الصفحات 23-24.

12-نوال مرزوقي. (2010). معوقات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000-14000. رسالة ماجستير غير منشورة. ،فرحات عباس: جامعة سطيف.